Glimpse

Into the Syrian civil society

لمحة تاريخية عن المجتمع المدني السوري

بابا نويل.. رجل الأحلام

أعرافٌ وتقاليد تقتل أحلام الطفولة

مجلة "غليمبس" وتعني بالعربية (ومضة) تسلط الضوء على المجتمع المدني السوري الذي أعيد إحياؤه بعد انطلاق الثورة السورية في ٢٠١١، عن طريق إظهار المبادرات المدنية المحلية والقصص الملهمة والنجاحات المحققة من قبلها داخل وخارج سوريا. تسعى "غليمبس" لتكون مصدراً موثوقاً للقُراء المهتمين بمعرفة سوريا ومجتمعها وتاريخها الذي يعود إلى آلاف السنين.

مع انطلاق الثورة السورية في آذار ٢٠١١ اجتمعت مجموعة من الشباب والشابات آمنوا بثورة العدالة والحرية والكرامة. أطلقت المجموعة على نفسها اسم «كش ملك» دلالة على هدفهم بإزالة الدكتاتور الذي ورث حكم سوريا «لنرجّع سوريا جمهورية».

عملت كش ملك آنذاك على الحشد للمظاهرات المناهضة لنظام بشار الأسد، ومناصرة قيم الثورة في مدينة حلب شمال سورية من خلال توزيع المناشير التوعوية السرية والدعوات للمظاهرات، إضافة إلى تنظيم حملات مناصرة ذات مغزى سياسي وثوري حول التطورات الراهنة.

في عام ٢٠١٢ نظمت كش ملك العديد من الفعاليات في القسم الشرقي من مدينة حلب عقب تحريره، وذلك بمشاركة المجتمع الأهلي واستهدفت فيها الأطفال بشكل خاص.

في عام ٢٠١٣ افتتحت «كش ملك» مقراً لها في مدينة غازي عينتاب التركية، وحصلت على الترخيص اللازم لذلك.

---

www.keshmalek.org

kesh.malek.syria

keshmalek

الفهرس

٤ إدلب تحت النار

٦ وعد الخطيب، سورية في طريقها إلى الأوسكار

٨ التعليم والمجتمع المدني

١٤ أعرافٌ وتقاليد تقتل أحلام الطفولة

١٧ النازحون في إدلب..
وتدخل منظمات المجتمع المدني للتخفيف عنهم..

١٨ من الإعاقة إلى الإنتاجية

٢٠ بابا نويل ..... رجل الأحلام

٢١ ١٦ يوم لمناهضة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

٢٢ دور المرأة والمجتمع المدني

٢٤ لمحة تاريخية عن المجتمع المدني السوري

إدلب تحت النار

أطلق النظام السوري بدعم من الطيران الروسي وحليفه الإيراني، حملةً عسكريةً عنيفةً على قرى وبلدات محافظة إدلب وريف حلب الغربي في منتصف شهر كانون الأول الماضي. استولى النظام وحلفاؤه –حتى إعداد هذا التقرير– على معرة النعمان والقرى والبلدات المحيطة مخلفاً آلاف المهجرين من قراهم وبلداتهم الذين لازالوا حتى الآن يسعون للحصول على مأوى في المدن والبلدات المتاخمة للحدود السورية التركية نتيجةً للقصف الهمجي.

كثّف الأسد حملته العسكرية في محاولة للسيطرة على الطريق السريع الواصل بين دمشق وحلب لإعادة ربط مدنه وقراه بحدود تركيا. منذ انطلاق الحملة العسكرية استخدم النظام وحلفاؤه سياسة الأرض المحروقة بطريقة ممنهجة ضد المناطق المستهدفة مما تسبب بارتفاع حاد في أعداد المهجرين. ففي إحصائية نشرتها مجموعات مدنية تعمل على رصد الهجمات العسكرية تم توثيق ما يقدر بنحو ١٢٥٠ غارة جوية وهجوم بقنبلة، ٧٠٠ برميل و١٥٠٠ قنبلة هاون حتى الآن.

كما نشرت منظمة منسقو الاستجابة أن ما يقارب ٢٥٠،٠٠٠ مدني اضطروا إلى إخلاء منازلهم منذ بدء الهجوم. كما تضاعف عدد المدنيين الذي فقدوا حياتهم نتيجة الهجمات على المنشآت المدنية والخدمية حيث تعرضت هذه المنشآت إلى أكثر من ٨٦ هجوم، ووثق التقرير أكثر من ٤٧ انتهاكًا مؤكداً على الأقل حتى الآن ضد المدارس والأسواق الشعبية والمساجد. بينما كان القطاع الطبي من أكثر القطاعات تضرراً في هذه الحملة حيث تم تدمير ٤٨ مستشفى منذ نيسان على الأقل حتى الآن.

وبحسب د.مصطفى العيدو نائب مدير الصحة في مدينة إدلب فقد تم إعلان حالة الطوارئ في إدلب وتم استنفار كافة الطواقم الطبية وآليات الإسعاف المتوفرة لتكون على أتم الجاهزية هند وقوع الهجمات التي لم تتوقف منذ زمن بعيد.

وفيما يتعلق بالخطط الجارية لمساعدة المدنيين المتضررين، قال د. العيدو أنهم يعملون على رفع قدرات وجاهزية الكوادر الموجودة على الأرض وقال: "العمل جارٍ على إنشاء مشافٍ ميدانية جديدة ضمن الإمكانيات المتاحة في مناطق شمال غرب سوريا. نظراً للأعداد الكبيرة من الجرحى والمصابين".

عدد الذين فرّوا من بيوتهم وهجروا من بلداتهم **تجاوز ٢٣٥ ألفاً** بين ١٢ و٢٥ من شهر كانون الأول ٢٠١٩ فقط.

طيلة الحملة جعل نظام الأسد وحلفاؤه من المستشفيات والمنشآت الطبية أهدافاً لقصفه الجوي، مما اضطُر الفرق الطبية لاجلاء المرضى والكوادر الطبية وما استطاعوا نقله من معداتٍ أساسية.

وقال العيدو: "قمنا بإجلاء المرضى والمعدات الأساسية مسبقاً منذ بداية الحملة، فقد علمنا أن المستشفيات والمرافق الطبية ستكون من أولى أهداف الأسد والطيران الروسي"

مهجرون تحت أشجار الزيتون

منذ بدء النظام بسياسة التهجير القسري وعلى مدى السنوات التسع الماضية، تعددت المرات التي استقبل فيها شمال غرب سوريا بشكل عام ومحافظة إدلب بشكل خاص موجات المهجرين قسرياً والهاربين من جحيم الطيران الروسي والسوري. وكانت المنظمات الغير حكومية والإغاثية تتعامل مع هذه الموجات ضمن الإمكانيات المتاحة ولكن الأعداد الكبيرة والمتزايدة من المدنيين أصبحت تشكل كابوساً وتنذر بخطر كارثة إنسانية. فلطالما كانت الاستجابة للطوارئ صعبة على أرض الواقع وتفوق القدرات والإمكانيات التي تملكها التجمعات المدنية والمنظمات الفاعلة في هذه المناطق، فهذه الاستجابة بحاجةٍ إلى قدرات دول ومنظمات عالمية للحد من تدوهور الوضع الإنساني والحد من الكارثة الإنسانية.

إحدى أهم العقبات التي تواجهها المنظمات العاملة في المجال الإغاثي هي استهداف مقراتها ومستودعات المواد الإغاثية ضمن الحملات الجوية. يقول عبد الرزاق عوض مدير منظمة بنفسج: "اثنان من مراكزنا تم استهدافها واستشهد اثنان من متطوعينا عند قيامهم بأعمال الإنقاذ بغارةٍ جويةٍ على معرة النعمان جنوب إدلب".

يضيف عوض: "على الرغم من الصعوبات والمخاطر كانت لاستجابة المنظمات العاملة أثراً هاماً في تسهيل وصول المساعادات إلى من هم بحاجة إليها".

في ظل هذا الواقع تسعى المنظمات الإغاثية جاهدةً لإعادة توزيع المهجرين على المدارس والمساجد وبعض المرافق الحكومية كمساكن مؤقتة في المناطق التي لا يطالها القصف المستمر في المحافظة. ويؤكد عوض أن هناك نقصٌ كبيرٌ في الأبنية والمرافق القابلة للسكن والإيواء، كما أن هناك صعوبة في تأمين العدد الكافي من الخيام في المخيمات المكتظة أصلاً.

وفقًا للتقرير السنوي لمنسقو الاستجابة، فإن عدد الضحايا من العاملين في مجال الإغاثة والإنقاذ أثناء قيامهم بواجباتهم وصل إلى ٣٨ على الأقل في العام المنصرم. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية فإن عدد الذين فرّوا من بيوتهم وهجروا من بلداتهم تجاوز ٢٣٥ ألفاً بين ١٢ و٢٥ من شهر كانون الأول ٢٠١٩ فقط، معظمهم فرّ من ريف إدلب الجنوبي.

بالتوازي مع التصعيد العسكري على الارض، كانت كل من روسيا والصين قد صوتتا مجددا ضدد مسودة قرارٍ مجلس الأمن كان يهدف لتجديد قرار سماح عبور المساعدات الإنسانية إلى شمال سوريا دون التنسيق مع دمشق، الأمر الذي سيؤثر على ما يقارب الثلاثة ملايين مدني في شمال غرب سوريا.

في ظل هذا الوضع الراهن يبقى المجتمع الدولي والدول الضامنة عاجزين عن إيقاف الجرائم التي يرتكبها نظام الأسد وحلافؤه روسيا وإيران بحق المدنين والكارثة تزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

وعد الخطيب

سوريا في طريقها إلى الأوسكار

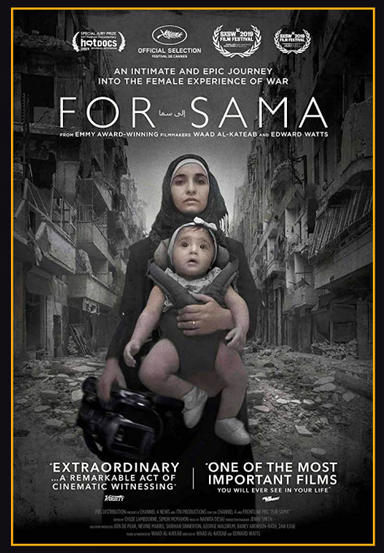

لم يكن خبر وصول فيلم "إلى سما" للمخرجة وعد الخطيب إلى قائمة الترشيح النهائية لجائزة الأوسكار مفاجئاً لمن شاهد الفيلم وتمعّن بتفاصيله، بإماكانيات ومعدات بسيطة وظروف من أصعب ما يكون تمكنت وعد الخطيب من تصوير ثم إنتاج وإخراج فيلمها الوثائقي الأول "إلى سما" مع المخرج إدوارد واتس.

شارك الفيلم بالعديد من المهرجانات وحصل على عدد كبير من الجوائز العالمية والتي وصلت حتى الآن لأكثر من ٥٠ جائزة أشهرها كانت جائزة العين الذهبية في مهرجان كان السينمائي في دورته الثانية والسبعين.

تروي وعد في الفيلم قصتها الشخصية فتظهر تارةً وهي تقف أمام المرآة وتارةً أخرى وهي تضع الكاميرا وتصوّر نفسها، فيما تسرد بصوتها طوال الفيلم أحداث الفيلم ومايجري للمشاهد وتُعبّر من خلاله عما بداخلها من مشاعر وأحاسيس خلال حياتها مع زوجها حمزة الخطيب الذي كان في حلب طبيباً ومديراً لمستشفى القدس الذي تعرّض للقصف من قِبل الطيران الروسي في شهر نيسان ٢٠١٦.

يتوجه الفيلم إلى سما كما بدا واضحاً من اسمه، سما هي الطفلة الأولى لحمزة ووعد واللذان أنجباها سوياً وسط ظروف أشبه بالمستحيلة بواحدةٍ من أخطر المدن حول العالم "حلب".

تقول وعد في الفيلم بلغتها البسيطة "سما .. عملت هالفيلم مشانك، بدي ياكي تفهمي شو اللي كنا عم نقاتل مشانو" مايعني أنه فيلم لتوثيق ما حصل في المدينة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ حين تم في نهاية العام ٢٠١٦ تهجير آلاف المدنيين من بيوتهم في أحياء حلب الشرقية بعد ارتكاب الكثير من الجرائم والمجازر بحق المدنيين هناك، حيث تروي وعد الأحداث كما هي لتوثيق التجربة ومحاربة بروباغندا النظام السوري وحليفاه روسيا وإيران وحفظ الذاكرة الشفهية السورية من أي تشوه.

تجدر الإشارة إلى أن فيلم "إلى سما" وصل للقائمة النهائية المؤلفة من خمسة أفلام عن فئة الأفلام الوثائقية الطويلة جنباً إلى جنب مع أربعة أفلام ثانية بينها فيلم "الكهف" الذي صوّر حياة الطبيبة السورية أماني بلور في الغوطة الشرقية وعملها في إحدى المشافي هناك.

The Guardian
★★★★★

Evening Standerd
★★★★★

Little White Lies
★★★★★

Cine Vue
★★★★★

Daily Telegraph
★★★★★

The Times
★★★★★

Time Out
★★★★★

Total Film
★★★★★

Financial Times
★★★★★

RTE
★★★★★

The List
★★★★★

The Independent
★★★★★

التعليم والمجتمع المدني

مع انطلاق الثورة السورية في آذار ٢٠١١ وبعد مواجهتها عسكرياً وأمنياً من قبل النظام السوري وازدياد انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة بشكل واسع. تأثرت حياة ومستقبل جميع السوريات والسوريين وخاصةً الشباب والشابات الذين يشكلون أكثر من نصف السكان في سوريا والذين تُركوا يصارعون من أجل مستقبلهم بعد أن قُصفت منازلهم ومدارسهم وجردتهم الآلة العسكرية من طفولتهم. عاش جيل الشباب والشابات في سوريا منذ عشر سنوات في صراع للتغلب على الفجوة التعليمية التي أصابتهم خلال السنوات الأولى من الثورة السورية والتي باستمرارها الى الآن أثرت على جيل بأكمله.
ومع استمرار القصف وانسحاب النظام من المناطق التي كان يسيطر عليها، أُتيحت الفرصة للمبادرات المدنية والاجتماعية المحلية للعمل على إحياء وإعادة رسم نظام التعليم السوري، كونه أحد أكثر القطاعات تضرراً منذ بداية الثورة السورية ومن أكثر القطاعات التي عمل نظام البعث على إخضاعها لسلطته وتوظيفها لمصلحة أهدافه.

بداية العمل في مجال التعليم

في أعقاب الثورة السورية والاحتجاجات والمظاهرات واسعة النطاق التي خرجت في كافة المحافظات السورية، تعرض النظام التعليمي لأسوأ الانتهاكات عبر استخدام النظام السوري العديد من المدارس والمراكز التعليمية كمراكز تعذيب وقواعد عسكرية مما أدى إلى انقطاع آلاف الطلاب عن التعليم بسبب العنف المفرط للنظام السوري.

لم تقتصر الانتهاكات على ذلك، فبعد تحرير بعض المناطق وانسحاب الدولة منها بشكل كامل تاركةً آلاف الطلاب والطالبات بدأ النشطاء والمدرسون في هذه المناطق في استعادة دورة العملية التعليمية محلياً والعمل على تغيير الطرق والمناهج الأيديولوجية البعثية التي قيدت حرية الأطفال وآرائهم لأكثر من خمسة عقود.

ففي حلب وفي منتصف عام ٢٠١٢، قام بعض المدرسين في بعض المناطق بإعادة تأهيل منازلهم الخاصة وجعلها ملائمةً للطلاب قدر الإمكان كما يقول أحمد القاسم مدير مدرسة في تلك الفترة: "بعد المظاهرة التي جرت في المدينة كان مسلحو الأسد يستخدمون المدارس في المدينة مراكز عسكرية ومراكز اعتقال لتعذيب المدنيين وتم تحويل المدارس فيما بعد إلى قواعد عسكرية لقصف المناطق المحررة في شرق حلب".

وفقًا للتقرير السنوي لـ Save Children في كانون الأول ٢٠١٣ كان الركود الحاد في قطاع تعليم الأطفال السوريين هو

الأسوأ في تاريخ المنطقة. ويذكر التقرير أنه منذ عام ٢٠١١ اضطر ما يقرب من ٣ ملايين طفل في سوريا إلى ترك تعليمهم لأن القصف طال ودمر الفصول الدراسية، وجعل الرحلة إلى المدرسة عبارة عن رحلة من الخوف" وأشار التقرير إلى أن التقدم المحقق على مدى عقود قد تلاشى وانعكس سلباً في أقل من ثلاث سنوات.
كذلك ذكرت صحيفة الجارديان أن أكثر من ٢٩٠٠ مدرسة في جميع أنحاء سوريا تم تدميرها أو استخدامها "لأغراض أخرى غير التعليم".

على مر السنين أثرت الظروف السياسية والاجتماعية على جودة التعليم في حدود الموارد المتاحة، يضيف أحمد قاسم: "قبل الثورة ولأكثر من نصف قرن تم ترسيخ الأيديولوجية البعثية الشمولية في أطفالنا وفينا عبر النظام التعليمي، نتج عنها جيلٌ مؤدلجٌ بعثيٌّ يُسمح له أن يكون تابعاً فقط، ليس له حرية التعبير عن رأيه الذي أصبح يخاف من التعبير عنه سواءً في المدرسة أو خارجها" ويردف قاسم قائلاً: "تم نفي مفاهيم حقوق الطفل والحرية وتنوع الآراء والتعددية، وزرع أفكار الحزب الواحد حزب البعث الحاكم".

توسعت رقعة الاحتجاج وتم تحرير العديد من المدن والقرى السورية في عام ٢٠١٢ وأصبح توفير احتياجات التعليم والعمل على تسهيل العملية التعليمية حاجةً ملحةً لأن المبادرات الاجتماعية المحلية الصغيرة لم تعد قادرة على العمل في ظل القدرات والمالية والبشرية والتقنية الكافية لتغطية الفجوة الموجودة التي أخذت بالاتساع فبدأت المنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع المبادرات المحلية على أرض الواقع للاستثمار في التعليم وإعادة الأطفال إلى مقاعد المدارس.

تبلور عمل المجتمع المدني في مجال التعليم

استمر النظام السوري في عنفه الممنهج تجاه المدن والبلدات الثائرة على مر السنوات العشر الماضية، متجاهلاً اللوائح العالمية لحقوق الأطفال وخاصةً حماية الطفل من العنف والاستغلال والإيذاء والإهمال. هذه المعاهدات الدولية صادقت عليها سوريا عام ١٩٨٩ من قبل الأسد الأب. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أكدت منظمة العفو الدولية أن من ضمن الهجمات على بلدة شيخ إدريس في شرق إدلب، تم استهداف إحدى مدارس القرية بشكل مباشر.

بينما كان النظام يقوم بهذه الانتهاكات التي أثرت سلباً بشكل مباشر على جميع الطلاب والطالبات السوريين، عملت المجتمعات المدنية بجهد كامل لإصلاح "النظام التعليمي السوري" كونه نظاماً يرتكز على المعلم كمحور للعملية التعليمية إلى نظام يرتكز على الطفل كمركز ومحور هذه العملية" وفقاً لمحمد كنجو مدير البرامج في منظمة كش ملك، مع التقدير وإظهار الدور الأساسي للمعلم في أي نظام تعليمي.

إن الأسباب الكامنة وراء هذا النهج في التعليم، وفقاً لكنجو، يعود لكون النظام البعثي قد تجاهل الطلاب والطالبات

من حقي أن أتعلم

عمداً، ولم يقتصر على ذلك فقد عزّز هذا النظام تفوق المعلم، وساعده ليس فقط على ترسيخ الاحترام الذي يعتبر أساسياً في العلاقات بين الطلاب والمعلم بل الخوف والإساءة وأتاح للمعلم التصرف بحرية دون مساءلة في حالة عرّض أحد الطلاب أو الطالبات لانتهاك من انتهاكات حقوق الطفل والتي أبلغت اليونيسف عن وجودها في تقريرها العام ٢٠٠٩.

على الجانب الآخر ومنذ بدء عملها في ٢٠١٢ عملت المؤسسات التعليمية المدنية المنشأة حديثاً في المناطق التي انسحب منها النظام السوري على تحويل العلاقة الغير صحية بين الطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات إلى علاقة ودية للعمل على تمكين الطلاب بشكل أساسي. فعلى سبيل المثال، منظمة كش ملك ومنذ نشأتها في عام ٢٠١٢، عالجت هذه القضية وعملت على تطوير نظام جديد يفي بالمعايير الدولية لحماية حقوق الطفل، نتج عن هذا تجسيد حقوق الطفل في السياسة الداخلية للمنظمة وتلاها عدة خطوات تدعم وتناصر حقوق الطفل مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة كما عملت كش ملك على تطبيق المنهج الجديد في المدارس التي تديرها ووضعت العديد من الضوابط الرادعة في حال حدوث أي انتهاك من قبل العاملين في مؤسساتها تجاه الطلاب والطالبات أو حدوث أي مخالفة لسياسة حماية الطفل المطبقة في كافة المدارس التي تديرها.

يقول محمد كنجو: "هذه المعايير طُبقت عملياً بشكل تدريجي إلى أن انتشرت في الوقت الحالي بين المنظمات المدنية السورية العاملة في هذا القطاع". ويضيف: "إن التطور والتقدم لازال مستمراً من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية لاعتماد هذه المبادئ". علاوة على ذلك أعلنت مديرية التعليم في إدلب تبنيها وامتثال المدارس التابعة لها لسياسات حماية الطفل لجعل المدارس خالية من أي انتهاكات والعمل على تحفيز الطلاب والطالبات على ممارسة حقوقهم في التعلم واللعب.

"يجب أن يكون الطفل أولوية مركزية للنظام التعليمي المستقبلي في سوريا" يقول كنجو.

برامج التعليم المسرع

يعتبر التعليم غير الرسمي (التعليم المسرع) منفذاً ذو أثر إيجابي كبير على الطلاب والطالبات الذين عانوا من فجوات في السنوات الدراسية بسبب الانقطاع عن التعليم لأسباب متعددة ويأتي القصف والتهجير في المقام الأول من بين هذه الأسباب التي أدت إلى اتساع هذه الفجوات التعليمية بين أعمار الطلاب والطالبات والسنوات الدراسية التي من المفترض أن يكونوا فيها عملياً". أدى ذلك إلى عمل منظمات المجتمع المدني على برامج منفصلة لدراسة حجم المشكلة وإطلاق مشاريع لتمكين الذين فاتتهم سنوات الدراسية من استعادة الفجوة التعليمية.

سمر شابة سورية ١٧ عاماً من الغوطة الشرقية، مثلها مثل أكثر من ثلاثة ملايين طفل وطفلة سورية، تم تهجيرهم أكثر من ثماني مرات بعد أن قصفت طائرات الأسد والروسية منزلها عدة مرات منذ عام ٢٠١٧. تشرح سمر أن المدرسة بالنسبة لها كانت بمثابة كابوس بعد أن كانت المكان الذي اعتادت أن تدرس فيه وتلتقي صديقتها وتلعب معهم. وعند سؤالها عن عدد المرات التي اضطرت المدارس التي درست فيها للإغلاق بسبب القصف والعمليات العسكرية، لم تستطع سمر أن تتذكر العدد الدقيق فهي لم تعد تحصيها إلى أن تم تهجيرها قسراً في آذار ٢٠١٨ من منزلها في الغوطة الشرقية.

"من المفترض أن أكون في الوقت الحالي أُحضر لامتحانات الشهادة الثانوية ولكنني ما زلت حالياً في الصف الثامن. أشعر بالإحباط لأن المدارس أغلقت بسبب الهجمات العسكرية على الشمال السوري. ففي الأسبوع الماضي فقط اضطررنا إلى الانتقال من منزل كان ملجأنا في معرة النعمان بسبب الطائرات الحربية، لا أستطيع أن أحصي ما فاتني في السنوات الماضية، ومع ذلك لا توجد بدائل لمساعدتي."

ليست فقط سمر التي تعاني من هذه المشكلة. عهد البالغة من العمر ٢٠ عامًا والتي في الأصل من حلب انتهى بها المطاف في ريف حلب في الأبزيمو حيث أدارت كش ملك مشروع التعليم المسرع للطالبات والطلاب المنقطعين عن الدراسة وفقدوا سنوات تعليمية.

من أصل ٤١٠ ألف طالب في شمال سوريا **بإمكان ٢٥٠ ألف طالب وطالبة فقط الحصول على التعليم** نتيجة للحملة العسكرية الأخيرة في محافظة إدلب وريف حلب الغربي.

تم استهداف **١٠٥ مدارس** خلال الأسابيع القليلة الماضية **من أصل ١١٩٤** في محافظة إدلب.

يتيح برنامج التعليم المسرع للطلاب والطالبات المنقطعين الفرصة لتعويض سنوات الانقطاع وتقليص الفجوة التعليمية التي تعرضوا لها قدر الإمكان.

تقول عهد: "لم أكن سعيدة عندما استأنفت الدراسة في المدرسة، لم أستطع فهم محتوى العديد من المواد، مثل الرياضيات أو اللغة الإنجليزية. عند انضمامي لمشروع التعليم المسرع استطعت استدراك العديد من المعلومات والفصول الدراسية" تضيف: "الآن أنا قادرة على الذهاب إلى المدرسة. وسأستمر بالذهاب إلى المركز لاستدراك سنوات أخرى من الفجوة التعليمية من خلال حضور الفصول الإضافية، كما أنني أحتاج إلى استغلال الوقت في كل فرصة لتعلم المزيد في الدورات المكثفة."

وفقًا لتقرير اليونيسف في العام الماضي، هناك ٢,٥ مليون طفل وطفلة مسجلون كلاجئين خارج سوريا، و ٢,٦ مليون طفل وطفلة هُجروا ونزحوا داخل سوريا، ويوضح التقرير أنه منذ كانون الثاني من العام الماضي، تم التحقق من قبل الأمم المتحدة من ٧٤ هجوماً على المدارس، وأكثر من ٣٨٥ هجوماً على منشآت تعليمية منذ عام ٢٠١٤.

كما ذكرت جريدة عنب بلدي السورية ، إن بإمكان ٢٥٠ ألف طالب وطالبة فقط الحصول على التعليم من أصل ٤١٠ ألف طالب في شمال سوريا نتيجة للحملة العسكرية الأخيرة في محافظة إدلب وريف حلب الغربي. ومن ناحية أخرى، تم استهداف ١٠٥ مدارس خلال الأسابيع القليلة الماضية من أصل ١١٩٤ في محافظة إدلب.

السعي من أجل البقاء

في العامين الماضيين، أصبح تأمين الموارد المالية والبشرية للعملية التعليمية معضلةً في شمال غرب سوريا وخصوصاً بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، ليكون بمقدورها مواصلة تنفيذ برامجها التعليمية الفعالة.

ففي مناطق شمال غرب سوريا من الصعب جداً تأمين الموارد والأموال اللازمة نتيجة عدم حالة عدم الاستقرار الأمني علاوة على عدم قدرة هذه المناطق تغطية كافة الاحتياجات المتزايدة حتى في فترات الثبات النسبي واقتصارها على الدعم قصير الأجل للمدارس المحلية.

هذه الحالة من عدم الاستقرار في التمويل والموارد المتاحة أدت إلى تقويض العملية التعليمية من تحقيق أهدافها في تعليم نوعي حديث ومستدام للأطفال الذين هم بأشد الحاجة لذلك في مناطق الصراع.

"تعد استدامة الموارد عنصراً أساسياً لنجاح أي مشروع، عندما يتعلق الأمر بالتعليم". وفقًا لسارة سيف، مديرة مشروع التعليم في منظمة كش ملك، تضيف سارة: "إن عدم اليقين بتأمين الموارد أصبح عبئاً لأن هذا الأمر يعتمد عليه جيلٌ كاملٌ، وفشله بتوفير نظام تعليم مستمر ومستدام سيؤثر في نهاية المطاف على مستقبل سوريا وقدرتها على النهوض والتعافي من مشاكل ما بعد الحرب، وبالتالي يعرض عملية السلام والتنمية التي يسعى هؤلاء الشباب إلى تحقيقها لخطر حقيقي".

صلاح الدين حوا، نائب مساعد مديرية التعليم في حلب، أكد على مخاوف سارة بشأن الصراع الهائل الذي يشهده القطاع التعليمي هذا العام حيث قال: "معظم المدارس الـ ٢٧٠ في محافظة حلب تعاني من نقصٍ ملحوظٍ في التمويل والموارد حيث يعمل حوالي ٢٥٠٠ مدرساً على مواصلة تعليم الطلاب. من شأن هذا الأمر أن يعرض العملية التعليمية بالكامل للخطر، فمعظم هذه المدارس ستفقد معلميها ومعلماتها لأسباب مالية".

هذا الانسحاب الغامض للبرامج التمويلية للمجتمع المدني جعل التعليم مهمة صعبة في أعقاب هجرة اللاجئين من مختلف أنحاء سوريا، ونتيجة لذلك يقول أحمد عيسى، المدرس في بلدة أطمة في ريف إدلب: "إن المعلمين يعملون لفترة طويلة للحصول على رواتب منخفضة وفي كثير من الأحيان يقومون بالتدريس كتطوع ويحاولون بكل جهدٍ الحفاظ على المدارس قيد العمل."

يشير مساعد مديرية تربية حلب إلى أن عدداً كبيراً من المدارس في شمال سوريا قد خرج من الخدمة بعد الاضطرار إلى إيواء الآلاف من اللاجئين أو استهداف هذه المدارس بضربات جوية، وكرر أن مخاوف مديرية التربية هي أن حاجة الأطفال والأسر إلى مكان آمن وغذاء ومن بعدها التفكير بعملية التعليم سيكون له أثر سلبي على مستقبل جيل بكامله وأن الحياة الكريمة والغذاء يجب أن يسيرا بالتوازي مع التعليم ولا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض". ويضيف: "رغم النقص الحاد في الإمكانيات والموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لإدارات المدارس في جميع أنحاء شمال غرب سوريا عموماً، والحاجة لبناء مدارس مدرسة صغيرة في المناطق التي هاجر إليها المهجرون مؤخراً، فإن المجتمع المدني يعمل بشكل جاد للحفاظ على المدارس الحالية واستمرار عملها".

ويضيف: "يجب علينا بذل المزيد من الجهد والدفع والمناصرة للفت انتباه العالم وجميع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة لإنقاذ العملية التعليمية شمال سوريا واستعادة ما أسمّيه الاستثمار في مستقبل سوريا، في كل مخيم وتجمع يجب أن يكون هناك مدرسة على الأقل لتعليم الطلاب والطالبات في هذه التجمعات، هذا ما ينبغي لصانعي القرار أن يأخذوه في الاعتبار، فالحاجة للتعليم تعادل الحاجة إلى الماء والمأوى".

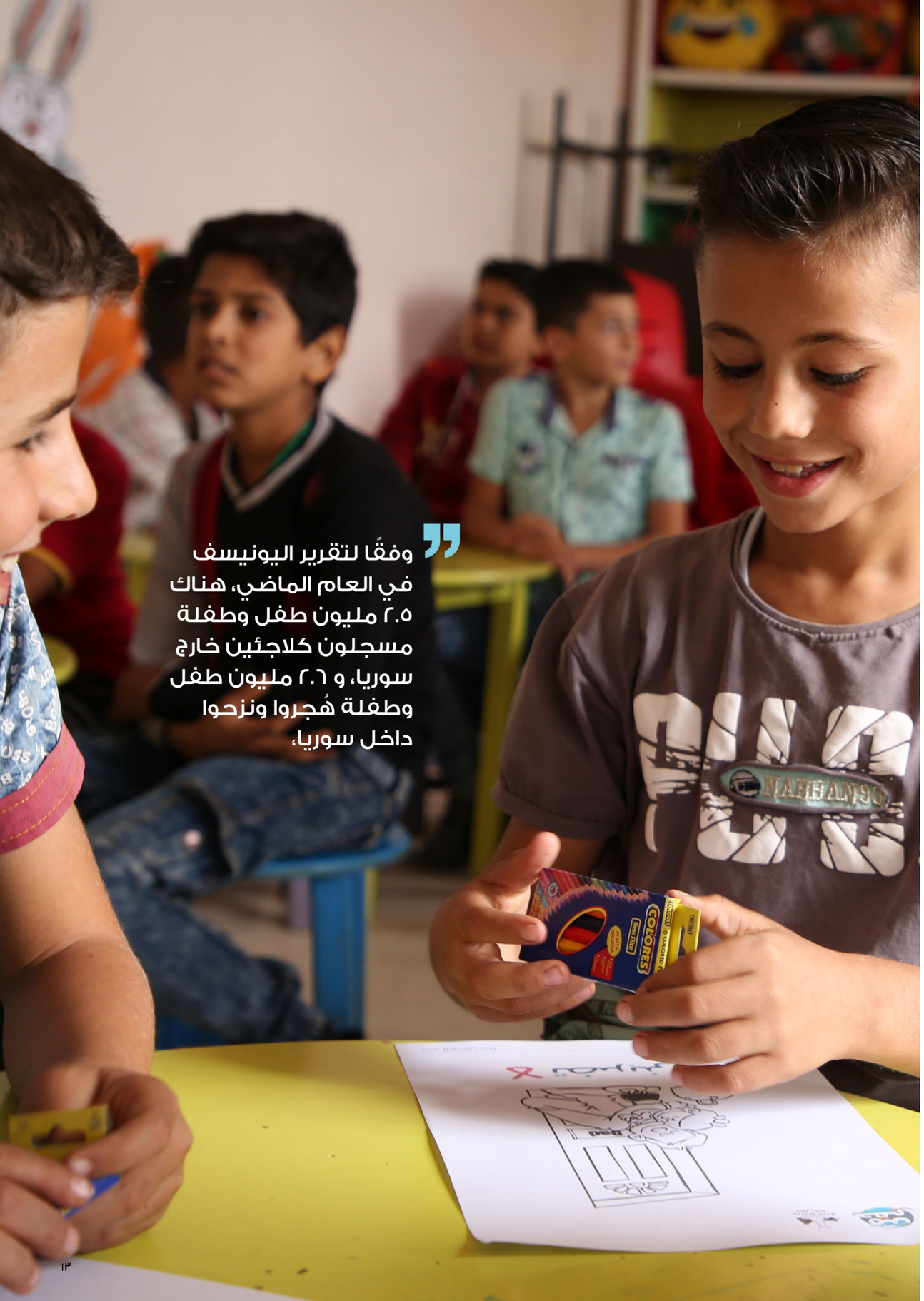

أعراف وتقاليد
تقتل
أحلام الطفولة

عانت الكثير من الفتيات في سوريا من ظاهرة الزواج المبكر، وكان لهذه الظاهرة الأثر الكبير على العديد من الفتيات اللواتي لم يستطعن متابعة حياتهن على النحو الطبيعي. بل حملن عبءاً سوف يؤثر على مستقبلهن ومستقبل عائلاتهن ومسؤوليةً حُمِلت لهن دون طلبٍ أو علمٍ بنتائجها وفي معظم الأحيان دون أخذ رأيهن بالأساس.

تظهر بعض نتائج الأبحاث قام بها بعض الناشطون في مجال الحشد والمناصرة ضد الزواج المبكر، انتشار هذه الظاهرة بشكلٍ ملحوظ في شمال وشمال غرب سوريا بنسبة زيادة ٦٥% عن عام ٢٠١١.

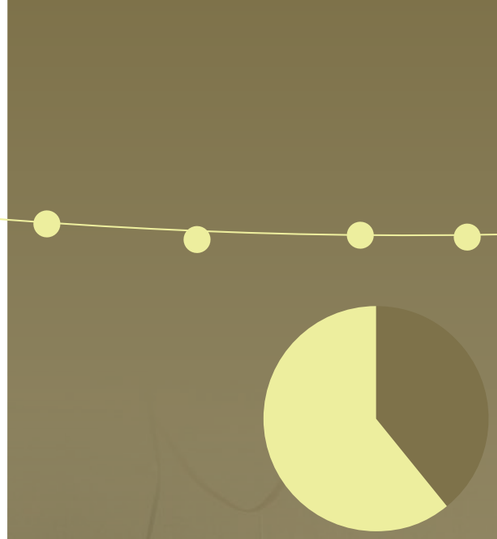

تصل نسب زواج القاصرات في مخيمات اللاجئين السوريين خارج سوريا، إلى **٣٢% في لبنان و٣٤% في الأردن.**

سرقة أحلام الطفولة

هناء طفلة تبلغ من العمر ١٣ عاماً من سكان إدلب. كانت تلعب أمام منزلها بعد عودتها من مدرستها عندما طلب منها والداها الدخول للقاء (خطيبها)، بعد أن قررا نيابةً عنها أنه حان الوقت أن تتزوج.

"أبعدني والدي ووالدتي عن المدرسة وتم إجباري على الزواج من رجل يكبرني بالسن، وكانت حجّتهم الخوف من العار في حال عدم زواجي".

لم تعد هناء إلى المدرسة أبداً. وبعد شهر من زواجها حملت جنينها الأول، وبسبب صغر سنها تعرضت لمخاطر جدية على حياتها أثناء الولادة لكنها نجت بأعجوبة. وبعد ثلاثة سنوات، فقد زوجها حياته بحادث لتصبح هناء وحيدةً مع طفلها بعمر ١٦ عاماً.

بحسب الونيسيف يعتبر زواج القاصرات انتهاكاً من انتهاكات حقوق الطفل وله آثار سلبية على النمو والصحة الجسدية والنفسية، كما أن له أضراراً جمّة على فرص التعليم بالنسبة للقاصرات المتزوجات. كما يؤثر على المجتمع ككل بزيادة معدلات الفقر والتمييز على أساس النوع الاجتماعي، ويرفع معدلات الأمية. وبالنسبة للأطفال، فهو يؤدي إلى التخفيف من مناعة الرضيع.

لطالما كانت ظاهرة زواج القاصرات مشكلةً حقيقية في المجتمع السوري، وبعد عام ٢٠١١ ونتيجة عدم وجود نظام تعليمي فاعل من حيث الكم والجودة أثر ذلك على الأطفال السوريين بشكل عام وبشكل رئيسي على الإناث اللواتي وجدن أنفسهن في المنزل، وأمام خيار الزواج الذي ليس لديهن ما يفعلنه تجاهه نتيجة الأعراف والتقاليد الاجتماعية ونتيجة ضغط الوالدين.

بحسب تقرير للأمم المتحدة فإن ١٤% من حالات الزواج في العام ٢٠١٥ يمكن تصنيفها ضمن خانة زواج القاصرات، بالمقارنة مع نصف هذه النسبة في الـ٢٠١١. ومن جانب آخر ففي مخيمات اللاجئين السوريين خارج سوريا، فإن هذه النسب قد تصل إلى ٣٢% في لبنان و٣٤% في الأردن. في حين أن الفتيات وخاصة تحت سن الثامنة عشر لا زلن بحاجة إلى الرعاية والانتباه والتعليم ليستطعنّ بناء مستقبلهنّ بإرادتهنّ وخياراتهن. ومع ذلك فكثيرات يجدن أنفسهن بحالةٍ مشابهةٍ لحالة هناء التي عادت إلى عائلتها بعد ثلاث سنوات ومعها ابنها تحاول النجاة معه في الظروف التي تعيشها البلاد حالياً، هذه المعاناة التي يجب على هناء التعامل معها طيلة حياتها من الآن فصاعداً.

معضلة المجتمع المدني

نتج عن زواج القاصرات مشاكل اجتماعية عديدة. منها ما بات يعرف في باسم "الأمهات الأطفال". فبحسب الناشطة المحللة الاجتماعية فريدة أحمد، يعود سبب مشكلة زواج القاصرات إلى أسباب الجهل والفقر المنتشر في المجتمع في شمال سوريا. ولازالت و لازالت هذه الظاهرة تنتشر دون دور ملحوظ من قبل منظمات المجتمع المدني أو السلطات المحلية أو حتى التغطية الإعلامية بشكل يتوازى مع حجم المشكلة وانتشارها. على الرغم من التدخل الخجول من قبل المنظمات المدنية المحلية , لكنها لم ترتقي للمستوى الذي يتلائم مع حجم المشكلة وانتشارها الكبير بين كافة فئات االناس في شمال سوريا".

استطاع المجتمع المدني أن يطرح هذه المشكلة وبرفع وعي السكان في تلك المناطق نسبياً حول الأثار السلبية لها، في المناطق الأقل تنمية والأكثر تضرراً من الآلة العسكرية للنظام وحلفائه حيث تنتشر هذه الظاهرة نتيجة لتقاليد هذه المناطق". تشدد فريدة أحمد على ضرورة تسخير المجتمع المدني لجهوده وتوحيدها لتعزيز وترسيخ قيم حقوق الأطفال والفتيات. عبر فرق مختصة وحملات مناصرة مركزة على نطاق واسع في شمال سوريا." وتختم فردة أحمد: "نحن بحاجة إلى خطط واضحة ومعالجة المشكلة التي تكمن في العادات والأعراف القديمة الموروثة، عدا عن الوضع المعيشي الاقتصادي الحالي الذي جعل زواج القاصرات ظاهرة واسعة الانتشار، الأمر الذي سينعكس سلباً على مستقبل سوريا ككل في حال تُركت هذه المشكلة من دون علاج".

بحسب تقرير للأمم المتحدة فإن ١٤% من حالات الزواج في العام ٢٠١٥ يمكن تصنيفها ضمن خانة زواج القاصرات.

النازحون في إدلب..

وتدخل منظمات المجتمع المدني للتخفيف عنهم

يتعرض ريف إدلب وريف حلب الغربي لحملة تصعيد عسكري غير مسبوقة من قبل النظام السوري والقوات الروسية، وبشكل مكثف على المناطق المحيطة بالطريق الدولي الواصل بين دمشق وحلب.

في ظل الهجمات المتكررة يواصل فريق "منسقو استجابة سوريا" إحصاء النازحين في مناطق مختلفة من ريف ادلب الجنوبي والجنوبي الشرقي، حيث بلغ عدد العائلات النازحة خلال الفترة الواقعة بين ١ تشرين الثاني ٢٠١٩ و٣ كانون الثاني ٢٠٢٠ أكثر من ٥٥.٦٦٤ عائلة (٣٢٨.٤١٨ نسمة). حيث أصبحت المنطقة شبه خالية من السكان واتجه معظم المدنيين الهاربين من جحيم القصف إلى مدن أخرى في شمال وغرب إدلب، وإلى المخيمات المزدحمة بالنازحين على طول الحدود مع تركيا، وذهب بعضهم إلى مناطق في شمال وغرب حلب، الأمر الذي سبب انقطاع الطرق الرئيسية في محافظة ادلب لعدة أيام، وتعطل مفاصل الحياة المدنية في أجزاء واسعة من المحافظة.

نتيجة موجة النزوح الضخمة قامت العديد من منظمات المجتمع المدني باستجابة طارئة لتخفيف وطأة النزوح على العوائل في ظل فصل الشتاء، بالإضافة لحملات استجابة أيضاً كانت عبارة عن توحيد جهود لمنظمات مثل فريق ملهم التطوعي، الدفاع المدني، منظمة الأمين، فريق غطاء الرحمة، تكافل الشام، نيو داي ورابطة حمص في المهجر ضمن حملة تم تسميتها "لأهل العز". قامت الحملة المذكورة بعمليات تتبع للنازحين الجدد وعمليات مسح احتياجات سريعة وتم تأمين العديد من احتياجات آلاف الأسر النازحة المتضررة فيما يخص المأوى وتوزيع سلل غذائية وغير غذائية وغيرها من احتياجات العوائل النازحة.

عبد الله السويد مدير فريق ملهم التطوعي داخل سوريا وأحد منسقي حملة "لأهل العز" قال: "نحاول قدر الإمكان الوصول للمتضررين من أهلنا النازحين في الآونة الأخيرة ضمن الحملة لتخفيف آلامهم والوقوف بجانبهم" وأضاف: " قمنا لحد الآن باستهداف اكثر من ٥٢٣ ألف نسمة ضمن الحملة وشملت المساعدات تقديم سلل غير غذائية (nfi) وسلال صحية، وسلال نظافة وغذائية، ومواد تدفئة، ووجبات طعام إضافة إلى مادة الخبز حيث يتم يومياً توزيع أكثر من ٢٣٠٠ ربطة خبز على العوائل المتواجدة في مراكز الإيواء المؤقتة والمساجد والمخيمات الحديثة، وأشار السويد إلى أن الحملة تقوم بتجهيز أكثر من ٨٠ منزل داخل مدينة إدلب عن طريق تركيب الأبواب والنوافذ، ودورات المياه لتصبح صالحة للسكن نوعا ما. ونوّه السويد "أن جميع المنظمات المشاركة بحملة أهل العز تعمل بحالة الطوارئ وتعمل ضمن نسق موحد لخدمة أهلنا النازحين".

من جهة أخرى، فإن تغيير أماكن النازحين بشكل مستمر في إطار البحث عن خدمات تناسبهم تضيف إلى عمل المنظمات صعوبات أخرى بسبب تسجيل الأسماء وحذفها أكثر من مرة مع اكتظاظ المدن المأهولة. ويذكر أن محافظة إدلب، تضم حوالي ثلاثة ملايين شخص، نصفهم تم تهجيرهم قسراً من مناطق أخرى مثل حمص وحلب وريف دمشق وغيرها حيث تواصل قوات النظام والقوات الروسية قضم أجزاء من المحافظة باستخدام أسلوب الأرض المحروقة، كان آخرها السيطرة على معرة النعمان، وما زال النظام يحاول التقدم للسيطرة على أتستراد حلب – دمشق ثم الاتجاه شمالاً نحو محافظة إدلب، وكل هذا يحصل بالتزامن مع صمت المجتمع الدولي الذي ينافي كل ما يتغنى به من قيم الإنسانية.

من الإعاقة إلى الإنتاجية

في آذار٢٠١١ عند اندلاع الثورة السورية كان ياسر طالباً في السنة الأولى في كلية الآداب قسم اللغة العربية. ياسر مثله مثل آلاف الشابات والشباب السوري انضم إلى الحراك السلمي في الثورة السورية في ريف حلب الغربي حيث وُلد ونشأ. وبعد غارة جوية على منزله القريب من بلدة الأبزمو، أُصيب بجروح خطيرة ونُقل على الفور إلى تركيا حيث خضع لعملية جراحية أدت إلى بتر ساقه بسبب الجروح الخطيرة التي أصيب بها.

"عندما عدت أدركت أنه لا يوجد مرافق طبي أو (مساعد) على الإطلاق لمساعدة الأشخاص أمثالي... لقد اضطُررت إلى السفر لمسافات طويلة للحصول على علاجي المنتظم".

يعول ذوو الاحتياجات الخاصة على الأمل والمبادرات الفردية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني لمساعدتهم على التغلب على الآثار النفسية والجسدية لخسارتهم، وبحسب رأي ياسر فما يعتبر أكثر سوءاً من الخسارة الجسدية المدمرة هو كيفية مواجهة المجتمع لهم. حيث يُقابلون معظم الأحيان بالاستياء وعدم الاحترام، في مجتمع يفتقر إلى الوعي حول المعاناة اليومية لذوي الاحتياجات الخاصة وكيفية تعاملهم مع التفاصيل اليومية في حياتهم، نتيجة لذلك فإن قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة للعيش والعمل بشكل طبيعي تصبح أكثر صعوبة نتيجة حالة عدم الوعي هذه.

وفقًا لتقارير منظمة الصحة الدولية والأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بشأن مصابي الحرب وذوي الاحتياجات الخاصة في سوريا في عام ٢٠١٨، فإن أعداد الأشخاص الذين يعانون من "إعاقة" وصلت إلى أكثر من ٣ ملايين شخص سوري، نصفهم تعتبر إصابتهم دائمة.

بعد رحلة علاجه الأولي أطلق ياسر مبادرةً جديدةً مع مجموعةٍ من السكان المحليين لإنشاء مركز لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في القرية والمناطق المحيطة بها. يقول ياسر: "شعرت بالمسؤولية، ولم أتمكن من الوقوف ساكناً وأنا على معرفة أن هناك الكثير ممن هم في وضعي ولا يتلقون أي مساعدة ويعانون بصمت". وتابع: "نحن نعمل لمساعدة أولئك الذين يعانون من فقدان أي من أطرافهم للحصول على العلاج والمساعدة النفسية وكذلك لمساعدتهم على المقاومة ومواصلة حياتهم".

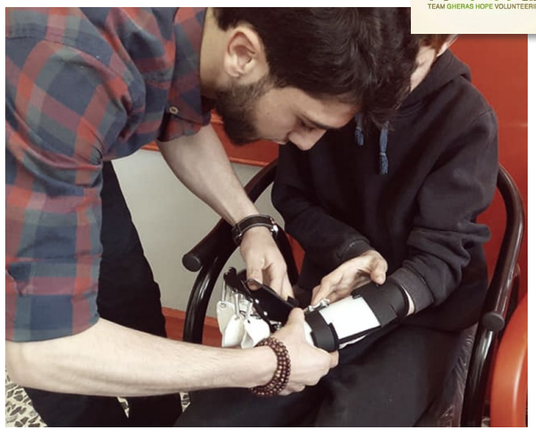

عملت منظمة (سند) المختصة بالعمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة في سوريا، وعكس تقرير صدر حديثاً عن المؤسسة مستوى الإهمال والتمييز السلبي الذي يعاني منه الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة في مجتمعهم. فعلى الرغم من عمل منظمات المجتمع المدني، هناك فجوة كبيرة في الوعي بين الوضع الراهن، وما يجب أن يكون عليه.

يمكن إرجاع هذه الفجوة إلى عدم وجود حملات ودعوات لتوعية المجتمعات المحلية بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وكيفية دمجهم في جميع نواحي الحياة، ومناصرتهم للوصول إلى حقوقهم وتحقيق دورهم ومشاركتهم في المجتمعات المحلية.

يعرض التقرير أن ٥٠٪ من الأشخاص الذين تم سؤالهم قد تعرضوا لموقف سلبي في المجتمع أو تعرضوا لتمييزٍ اجتماعيٍ سلبي. كما يوضح أن ٥٤٪ من الأشخاص الذين تمت

وصلت أعداد الأشخاص الذين يعانون من "إعاقة" إلى أكثر من **٣ ملايين** شخص سوري، نصفهم تعتبر إصابتهم دائمة.

مقابلتهم خلصوا إلى أن افتقار المجتمع المحلي إلى الوعي بقدرة المعوقين هو أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها ذوو الاحتياجات الخاصة.

من الأهمية بمكان بالنسبة لمستقبل سوريا، أن يتم يتبنى سياسات ورؤية تضمن مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة بفعالية، ومعالجة مشاكلهم وخاصة الأطفال منهم والذين يشكلون نسبة عالية من إجمالي ذوي الاحتياجات الخاصة، "يجب أن تكون تنميتهم أولوية" بحسب هناء مديرة مركز (غراس الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة) في معرة النعمان سابقاً.

تحث هناء أفراد المجتمع المدني على أن يكونوا أكثر استراتيجية في توجيه أموالهم نحو ما تسميه استثماراً كبيراً في الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. أوضحت هناء أنه يمكن للمجتمع المدني الاستفادة من سلطته وتسخير جهوده لرفع الوعي الوعي في المجتمع بشأن حساسية وطريقة التعامل مع هذا المكون الاجتماعي الهام والمؤثر في مستقبل سوريا في المقام الأول. كما يجب إنشاء المزيد من المشاريع لجعل هذه الشريحة مشاركاً فاعلاً وليس فقط تزويدهم بأدوات البقاء والرعاية.

"رغم تزايد الاحتياجات، إلا أن الموارد في نقصٍ مستمر والدعم بدأ ينخفض إلى حدٍ كبير. وككل السوريين يحتاج ذوو الاحتياجات الخاصة إلى التعليم المناسب، وبناء القدرات، وفرص العمل والحياة الكريمة، والأهم من ذلك أن يشاركوا في التغيير الاجتماعي والسياسي". كما تقول هناء.

يكرر ياسر ما طرحته هناء حيث يرى أنه يجب على اللوائح والسياسات والأنظمة الداخلية للهيئات والمنظمات المدنية أن تشرك الأشخاص الذين تأثروا بالحرب في مشاريعهم ويشرح ياسر أنهم يبحثون عن العدالة ويريدون تقليل التفاوت والإقصاء في المجتمع.

نريد المشاركة في إعادة بناء سوريا ومناصرة أولئك الذين فقدوا أرواحهم وأطرافهم بسبب الاستخدام العشوائي للأسلحة المحرمو دولياً من قبل النظام الدكتاتوري في دمشق مسببا عدا عن آلاف الضحايا , مئات آلاف حالات الإعاقة وبتر الأطراف. ما نسعى إليه هو مسائلة هذا النظام عما سببه من ضرر دائم غير فيه حياتنا إلى الأبد.

بابا نويل
رجل الأحلام

هذا ما نعرفه عن رجل الأحلام والأمنيات من برامج الأطفال والمسلسلات الكرتونية التي كنا نشاهدها على التلفاز، لكنه لم يكن بالحسبان أن يأتي إلينا ويزورنا ويسألنا عن أحلامنا وأمنياتنا كي يجلبها لنا ويطرُقَ علينا نافذة الغرفة لنتفاجئ به ..... هذا كان فقط على التلفاز. عندما قرر بابا نويل أن يأتي ويزورنا ويحقق أحلامنا ذهب لمدُننا و بلداتنا وطرق على نوافذ البيوت... لم يفتح له أحد، بل لم يشاهده أحد.

أيُعقلُ أننا كبرنا على الهدايا والأحلام أم أنّ بابا نويل جاء في وقت متأخر لتحقيق مُبتغانا، أصاب بابا نويل الإحباط من عدم الاستجابة له في البيوت والشوارع والأزقة فقرر الرحيل بخيبة ظن. وفي طريق عودته قطعت طريقه فتاةٌ صغيرةٌ لتُخبرهُ أنهم هُجروا من بيوتهم ومدنهم والتجأوا إلى العراء. ذهب معها بابا نويل لمكان وجود العائلات والتشرد والنزوح فأصابه شعورٌ متضارب، فهو شعر بالحزن للحال الذي هم عليه والبهجة لأنه رأى كثرة الأطفال كي يحقق أمانيهم.

عندما سألهم بابا نويل عن أحلامهم والأماني كي يجلبها لهم، دُهِشَ بأن الأطفال لا يريدون الهدايا والألعاب كباقي أطفال العالم بل يريدون الدفء وحاجات الإنسان الأساسية، احتار بابا نويل في أمرِه لكنه قرر جلب السعادة لقلوب الأطفال المشردين. فاتفق مع فريق آمنة للتنسيق معهم على جلب مواد التدفئة (كالحطب) وتغليفها على شكل هدايا ثم توزيعها أيضاً بطريقة الهدايا المفاجئة كما في التلفاز. بابا نويل استطاع أن يدخل البهجة والسرور لهؤلاء الأطفال حتى لو بالقليل من مواد التدفئة واللعب والمُزاح معهم ، لعلّهم أن يتذكروا شيئاً مبهجاً في ظل ظروف الحياة القاسية التي يعيشونها.

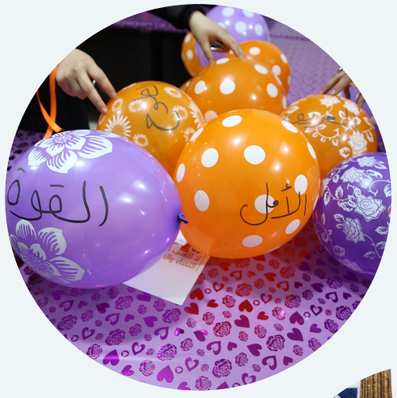

١٦ يوم من مناهضة
العنف ضد المرأة

بالتزامن مع اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، أطلقت مجموعة من المنظمات السورية حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

شارك في الحملة المبادرة السورية ورابطة المحاميين السوريين الأحرار وفريق ملهم التطوعي ومعهد مصداقية الصحافة ومنظمة القبعات البيضاء ومركز سيادة القانون والحكم الرشيد وسوريا للإغاثة والتنمية، ونقطة بداية بالإضافة إلى راديو روزنة ومنظمة كش ملك.

تضمنت الحملة العديد من النشاطات والجلسات النقاش ومعارض داخل سوريا إضافةً إلى حملات ومنتجات إلكترونية ترافق نشرها في فترة الحملة.

عُرضت أفلام في مراكز المنظمات داخل سوريا وتبعها جلسات للنقاش والحوار حول أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء بشكل أساسي، ومناقشة بعد أسبابه وطرق التعامل مع حالات العنف التي قد نتعرض لها أو نشهدها.

المرأة والمجتمع المدني

عاشت سوريا على مدار الأعوام التسعة الماضية حرباً شنها نظام الأسد ضد شعبه عقب اندلاع الثورة السورية. ولازالت هذه الحرب مستمرة من النظام السوري وحلفاؤه روسيا وإيران.

خلال هذه السنوات كانت مشاركة المرأة ومساهمتها في المجتمع السوري تزداد نسبياً وتثبت يوماً بعد يوم أن المجتمعات لم تحترم قدراتها ودورها الأساسي في تنميتها، وعملت هذه المجتمعات على إغفال هذا الدور عبر العقود الماضية. لقد قادت الثورة السورية إلى تغيير في ديناميكيات السلطة الذكورية على المرأة بالنظر إلى سياسة الأسد في سوريا. كما قادت إلى تطورٍ هامٍ إلى حدٍ ما في مساهمة وإشراك المرأة في مجالات التعليم والصحة والإعلام وإيصال المساعدات والإدارة المحلية والمجتمعية وهلم جراً. نجحت المرأة في سوريا وتميزت بأن تكون طبيبة بالقرب من خط المواجهة، وكانت صحفية تغطي الأحداث جنبًا إلى جنب مع الرجل.

على عكس الطريقة التي تم بها استخدام دور المرأة أثناء حكم الأسد ومحاولاته لتشويه الثورة إعلامياً حيث استخدمها النظام كأداة لعكس حداثة نظام دمشق والمساواة بين الجنسين عن طريق إعطاء النساء دوراً في مستويات رفيعة ولكن بتأثير سطحي إلى حد ما، وإن وجد فإنه في إطار ترسيخ أيديولوجية البعث والدعاية الطائفية للأسد بين النساء السوريات.

على عكس ذلك، تحول دور المرأة منذ عام ٢٠١١ بشكل كبير لتتولى – في بعض الحالات – دور القيادة المجتمعية والمبادرات الاجتماعية على جميع المستويات. كان لـ(عهد) رأي في هذا الصدد، عهد، ناشطة ومؤسّسة لمنظمة غير حكومية تبلغ من العمر٢٥ عاماً تقول: "لقد تم تنحية النساء واستبعادهن من ساحات صنع القرار التي تؤثر على حياتهن بشكل مباشر، يجب تمكين المرأة و رفع مؤهلاتها كجميع السوريين للمشاركة في إعادة بناء النظام السياسي وعملية السلام في سوريا والتي تم تنحيتهم منها عن قصد."

على مدى التاريخ وفي معظم دول العالم لطالما كان للمرأة تأثيراً ملموساً وواضحاً في تحقيق السلام والعدالة وخاصة في فترات ما بعد الحروب. ولكن في سوريا لايزال أمامنا الكثير من الحواجز التي يجب تجاوزها للوصول إلى نوع من

العدالة والمشاركة للنساء. وفي جميع المحاولات السابقة لإقصاء النساء أو إهمال دورهم في حل النزاعات المستمرة سواءً سياسيةً كانت أم اجتماعية، فإن هذه المحاولات باءت بالفشل. لأن النساء هن صانعات السلام في حين لطالما أشعل الرجل الحروب. المحامية والناشطة في مجال حقوق الإنسان والمرأة (هدى سرجاوي) تشرح أن المجتمع المدني قد مكن النساء على مدار الأعوام الماضية ضمن إطار تحسين وبناء قدراتهن وتمكينهن من الاعتماد على الذات بهدف الاستقلالية وحرية الخيار.

تعد هدى إحدى قادة المجتمع المحلي في معرة النعمان –قبل سقوطها بيد قوات النظام – حيث تقود المكتب السياسي والقانوني والإداري في المجلس المحلي للمدينة ويعكس دورها نوع التغيير الذي تلعبه النساء اللواتي يشاركن في بناء السلام ويقدن التغييرالسياسي الذي يسعى لكسر هيمنة الرجل ويناصر النساء ويوصل صوتهم حيث لا تزال الأيديولوجية الذكورية موجودة وتدفع النساء إلى الوراء خاصة في المجال السياسي.

تعمل هدى على إيصال صوت النساء في مجتمعها اللواتي برأيهن أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني حيث تقول: "في مناطق النزاع تلعب الجهات والمنظمات المدنية دوراً محورياً لإخراج الدول من دائرة العنف والتشدد وتدعو باستمرار إلى التغيير السياسي والوصول إلى مبادئ الديمقراطية والحرية التي بدأت تتلاشى بفعل الآلة العسكرية."

إن دور المرأة في هذه العملية برأي هدى هو الحفاظ على هذه المبادئ التي هي بالأساس الأسباب الأساسية لاندلاع الثورة السورية.

رنيم، مسؤولة التواصل في "The Syria Campaign" تعتقد أنه وعند الحديث عن المساواة بين الجنسين ومنع التمييز القائم على النوع الاجتماعي فإن المجتمع المدني كان دائماً متحيزاً في آليات عمله، حيث يصور وينمي الفكرة النمطية للنساء في المجتمع السوري بعدم قدرتها على القيادة.

لقد فشلت المنظمات غير الحكومية في ورشاتها وبرامجها التدريبية في معالجة هذه النمطية، وركزت في الغالب على تحسين قدرة المرأة على أن تصبح خياطة أو مصففة شعر، ولم تولي الدعم والاهتمام اللازم لتنمية قدرات المرأة القيادية والسياسية. بل كان الرجال يتزعمون ويتصدرون المشهد وبشكل غير متكافئ. رغم كل ذلك برأي رنيم، "لايزال المجتمع المدني قادراً على الريادة للاستثمار والاستفادة من دور المرأة ومعالجة التنميط الذي يحيط بها وحصر دورها في أن تكون ربة منزل أو تقوم بالمهن النمطية المرتبطة بالمرأة فقط." وتضيف "إن كفاءة وأثر النساء على المجتمع فعلياً أعلى بكثير من الوضع القائم حالياً في ظل السلطة الذكورية، ويجب معالجة هذا الواقع عن طريق إشراك النساء في الأدوار القيادية في المجتمع المدني والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في المنظمات والهيئات المدنية، وزيادة تمثيل النساء وإيصال أصواتهن على المستويين المحلي والدولي."

عند سؤالها عن الحلول أو الآليات التي من الممكن اتباعها لتقليص الفجوة بين واقع دور المرأة وما يجب أن يكون عليه فعلياً قالت: "يجب على منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أن تركز في مشاريعها القادمة على إشراك وتشجيع النساء للمشاركة في المجال السياسي. حتى يتم إيصال وجهة نظر ورأي النساء السوريات في أي عملية سياسية كبداية لتحقيق نوع من التوازن. من الأهمية بمكان لمستقبل سوري التعامل بشكل جدي لمعالجة الفجوة القائمة والتمييز القائم على النوع الاجتماعي" وتختم رنيم قائلة: "إن دور المرأة كعنصر هام وأساسي في تشكيل مستقبل سوريا يجب أن يظهر وبالتساوي مع دور الرجل".

يعتبر التمييز السلبي القائم على النوع الاجتماعي مشكلة عالمية على الرغم من الفجوة الهائلة بين ما حققته بعض الدول والوضع في الشرق الأوسط عموماً وفي سوريا خصوصاً. في آذار من العام الماضي أطلقت منظمة العفو الدولية في بريطانيا حملة لدعم دور المرأة في سوريا في البحث عن العدالة وتحديد مستقبل البلاد.

> "لم تنجح المنظمات غير الحكومية في ورشاتها وبرامجها التدريبية في معالجة هذه النمطية، وركزت في الغالب على تحسين قدرة المرأة على أن تصبح خياطة أو مصففة شعر

يظهر إعلان الحملة أنه في عام ٢٠١٤ أنه لم يكن هناك أي تمثيل للمرأة السورية في مفاوضات السلام في جنيف. تقول تشيارا كابرارو مديرة حقوق المرأة في منظمة العفو الدولية – بريطانيا: "يجب أن تحظى النساء السوريات بعدد متساوٍ من المقاعد على طاولة المفاوضات". ويشير نفس التقرير الذي أجرى لقاءاتٍ مع النساء السوريات إلى أنه تم تهميش النساء في مفاوضات السلام في جنيف وفي الاجتماعات السياسية الرئيسية باستمرار".

لمحة تاريخية
عن المجتمع المدني السوري

الجزء ١: قبل البعث

بعد عقودٍ من التغييب في عهد حكم النظام البعثي في سوريا، عادت مؤسسات المجتمع المدني أو ما يسمى بالمؤسسات الغير حكومية للحياة مجدداً واستأنفت نشاطها منذ عام ٢٠١١. من أحد أبرز ملامح الحراك الثوري في سوريا كان زيادة أعداد هذه المنظمات حيث بلغ مجمل عدد منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والغير ربحية العاملة في سوريا منذ بداية الثورة حتى الآن ما يقارب ثلاثة أضعاف المنظمات التي تشكلت في سوريا خلال ما يقارب النصف قرن بين (١٩٥٩–٢٠١٠).

الانقلاب العسكري الأول – ١٩٤٩

تعرضت المنظمات المدنية والغير حكومية الناشئة للعديد من الصعوبات والتحديات نتيجة القمع من النظام البعثي في البداية، ونتيجة القصف والحملات العسكرية لاحقاً، علماً أن هذه الظروف كانت إحدى الأسباب التي دعت بالأساس لنشأتها، مما جعل مفهوم (المجتمع المدني) بالنسبة لمعظم السوريون مبهم وغير واضح بالرغم من تجذّر مفهوم المجتمع المدني في التاريخ السوري ومساهمته في نهضة سوريا واستقلالها من الحكم العثماني، ومن ثم من الاحتلال الفرنسي، حتى بعد تولي حزب البعث السلطة ومن بعده حافظ الأسد كانت المنظمات المدنية والتجمعات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية تقاوم استبداد البعث والأسد إلى أن أحكم سيطرته عليها وعلى عملها لتكون منصة لترسيخ حكمه في البداية وأداة لإظهار الوجه الحضاري لدولة الأسد الابن ومصدراً لوصول الأموال إليه.

مفهوم المجتمع المدني.. تبلور تاريخي

تعريف مفهوم منظمات المجتمع المدني تنوع ما بين الباحثين من حيث النطاق الذي تشمله وتغطية هذه المنظمات في عملها مما ساهم في إثراء وترسيخ عمل ودور هذه المنظمات في المجتمعات عبر العالم.

يمكن اعتبار الفكر والممارسة الحديثة لآلية عمل هذه المنظمات في أي مجتمع مرآةً لنمط تقدمي وثوري ويعكس بطريقة أو بأخرى أنماط التقدم لدى هذه المجتمعات والتي تعتبر في جذورها وتشكيلها بداية للطرق السلمية لمقاومة تغطرس وديكتاتورية وهيمنة أنظمة الحكم.

إضافة إلى ذلك، تعكس هذه الأجسام صورة المشاركة الشعبية في الحراك السياسي في الدول وتعزيز التوازن بين القوى السياسية والتمثيل الشعبي من جهة، ومشاركة فاعلة في تنمية القطاع التعليمي وزيادة مستوى الوعي والثقافة العامة من خلال هذه المنظمات لكافة فئات المجتمع لتحقيق أكبر قدر من التوازن وتقليص الفروقات بين طبقات المجتمع.

بحسب المؤرخ التاريخي أنطونيو غرامشي الذي يعتبر من أحد أبرز المؤرخين الإيطاليين في القرن العشرين، يوجد تداخل بين ظهور منظمات المجتمع المدني وردود الأفعال التي حصلت في المجتمعات في مواجهة الطبقية وانعكست من ناحية أخرى من خلال الحركة التحررية ضد الطبقات البرجوازية الحاكمة. تتمحور فلسفلة غرامشي في الشكل المعاصر لمنظمات المجتمع المدني التي أصبحت ضرورة في المجتمعات لإعادة إحياء وتفعيل دور المؤسسات المجتمعية والغير حكومية من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى بحيث تعمل هذه الأجهزة جنباً إلى جنب مع الدولة كشريك في إدارتها وتنمية المجتمع وليس كسلطة تعيق وتراقب عملها، تعيق تقدمها وتسيّس عناصرها وأفعالها في المجتمع الأمر الذي سيهدم أسس الفكرة التي تقوم عليها هذه المؤسسات والتي هي المشاركة والمساواة في إدارة الدولة لا التدخل والتسيس.

بالتوازي مع التطور لمفهوم المجتمع المدني وتبلوره خلال التحولات والأحداث العالمية التي شهدها العالم من حركات تحررية وظهور مفهوم العولمة التي اعتبرت في مراحل لاحقة حجر أساسٍ وعنصراً هاماً ساهم في إعادة صياغة وبلورة لآلية المشاركة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التأثير والمشاركة في إعادة صياغة نطاق وأبعاد المشاركة الديناميكية السياسية الفعالة لهذه المنظمات في أجهزة الدولة، الأمر الذي جعلها عبر التاريخ جزءاً رئيسياً من أجهزة الدولة الفاعلة مساهمةً ومنطلقةً من مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية من أجل حماية المجتمعات المحلية من الصراعات الاقتصادية والاجتماعية.

استمر التطور ليشمل اجتهادات مؤسسات وباحثين في مجال المجتمع المدني ودوره الكبير في صناعة التغيير، وتبلور بحيث أصبح أكثر شمولية و توسع الأمر الذي يتضح من خلال التعريف الذي طرحه أحمد عزام "مجموعة من التنظيمات المجتمعية غير الحكومية من جمعيات ونقابات وهيئات وأحزاب ومنظمات ووسائل إعلام حرة ومتعددة ونواد ومؤسسات، بحيث تشكل هذه المؤسسات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المحلية في استقلال نسبي عن سلطة الدولة."

يلاحظ أن هذا التعريف أعطى المجتمع المدني إطاراً عاماً وواسعاً مغفلاً جوهر وجوده وهو مقاومة تمدد وهيمنة السلطة والمشاركة في حكم الدولة "الحوكمة". الأمر الذي تلافاه مركز إدراك للدراسات والاستشارات والأبحاث الذي تأسس في حلب عام ٢٠١٤، بأن منظمات "المجتمع المدني" مجموعة من التجمعات التطوعية التي تمتلك نوعاً من الاستقلالية عن أجهزة الدولة من أجل تعزيز مصالح أعضائها وتزويدهم بالخدمات والمساعدات الاجتماعية وتنظيم

تأسيس جمعية النهضة العربية عام ١٩٠٦

نشاطات مدنية متعددة. أشار التعريف إضافةً الى ذلك التزام المنظمات بقواعد سلوك أساسية من المفاهيم والتي تضمن التعددية، والإدارة (الحوكمة) الصديقة بين السلطة والشعب. هذا الإسهاب في دور وتعريف المجتمع المدني أعطاه أفقاً تشاركياً فاعلاً في صناعة القرار على الصعيد المحلي وربما الدولي.

أما على الصعيد الدولي فالمتعارف عليه رسمياً هو تعريف مؤسسة البنك الدولي بأنه "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية."

بالنظر إلى تاريخ سوريا، يمكن ملاحظة بدء إنشاء النوادي الأدبية والثقافية في نهاية القرن التاسع عشر وساهم في النهضة العربية، وكذلك الأمر بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني "الخيرية الدينية الإسلامية والمسيحية" والتي كان لها

فريق الكشافة السوري ١٩١٢

أثراً محورياً في دعم التعليم خصوصاً و تقديم الخدمات الاجتماعية ودعم الخدمات العامة عموماً.

المجتمع المدني قبل الانقلاب البعثي

كانت مساهمة المجتمع المدني في سوريا كبيرة قبل سيطرة نظام البعث على الحكم عام ١٩٦٣، أعقب انقلاب ٨ آذار إعلان حالة الطوارئ من قيادة الحكم الانقلابية والذي استمر حوالي النصف قرن وألغي شكلياً بمرسوم الأسد الابن في نيسان عام ٢٠١١. ففي منتصف القرن التاسع عشر كانت المساهمات المدنية واسعةً وتغطي بنواديها المجالات الأدبية والثقافية والسياسية. فعلى سبيل المثال، (الجمعية السورية) التي تم انشائها في عام ١٨٤٧ في بيروت والتي تعتبر أول جسم مدني يُعنى بالمجالات الأدبية والعلمية بحيث كان تأسيسها ثمرةً لعمل باحثين أدباء بارزين في تلك الحقبة أمثال ناصيف اليازجي وبطرس البستاني الذين ومع غيرهم من الباحثين والكتّاب عملوا على نشر العلوم الأدبية والمعرفية والفنون الجميلة.

أما في مدينة دمشق، فساهم تأسيس جمعية "رباط المحبة" في عام ١٨٧٤ بداية ظهور عددٍ واسعٍ من الجمعيات والمنظمات يغطي أطياف العلوم والأبحاث الأدبية والاجتماعية والفنون. إضافةً إلى الجمعيات العلمية والأدبية شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر بداية ظهور المؤسسات التي تعنى بالحركات الثورية والمقاومة الاجتماعية والتي كان لها باعٌ طويلٌ في نشر الأفكار الثورية وثقافة التحرر من الأنظمة الاستغلالية الإقطاعية والتي استشرت في المجتمع بشكل واسع في تلك الحقبة. في هذا السياق تشكلت منظمة "الحركة الذهبية" في بيروت عام

١٨٦٥ وكانت قد عرفت بنشاطاتها السرية كتوزيع المناشير في سوريا ولبنان تحفز فيها المجتمع وتدعوه فيها لنبذ التبعية للقوى العالمية الخارجية. وبمشهد مشابهٍ لما نعيشه اليوم، كانت هذه النشاطات محظورةً وتعرض القائمين عليها للاعتقال أو الملاحقة والقتل من قبل عناصر وجنود ومرتزقة السلطات الحاكمة سواءً كانت الخلافة العثمانية أو الاحتلال الفرنسي وحتى السلطات المحلية القائمة في ذلك الحين لذا ولدرايتهم بخطورة وأهمية عملهم، أبقى ناشطو المنظمة هويتهم الشخصية سرية وحرصوا على الأمن وعدم الاستعراض في عملهم.

بعد حل الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ١٩١٦، اتفق العثمانيون على الخروج من الأراضي العربية ضمن اتفاقية فيرساي عام ١٩١٨ لصالح الحلفاء المنتصرين في الحرب. في ذلك الوقت تأسست بين عامي (١٩١٨–١٩٢٠) المملكة السورية العربية المستقلة بقيادة الملك فيصل ابن الحسين والتي ضمت دول بلاد الشام. هذا العهد الجديد والنقلة النوعية للمنطقة تعكس بطريقة أو بأخرى جهوداً كبيرة من قبل العاملين على نهضة الفكر العربي والتي كان لها الدور الكبير في التأثير على المسار والعملية السياسية في المنطقة وأثمرت جهودهم نحو التحول خطوة باتجاه الحكم الديمقراطي بقيادة نخبة من المثقفين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني والذي كان عملهم رقيباً على السلطة في تلك الحقبة.

المؤتمر السوري العام الكبير ١٩١٩

يعتبر المؤتمر السوري الكبير من الأحداث المحورية التي أحدثت تطوراً كبيراً نحو الديمقراطية والمزيد من الحريات السياسية والحقوق المدنية. كما مهّد بتأسيسه لظهور أول برلمان وطني سوري في التاريخ. خلال هذه الفترة والتي قاد فيها هاشم الأتاسي اللجنة الدستورية لصياغة الدستور السوري أو ما كان يسمى , القانون الأساسي– الذي تألف من

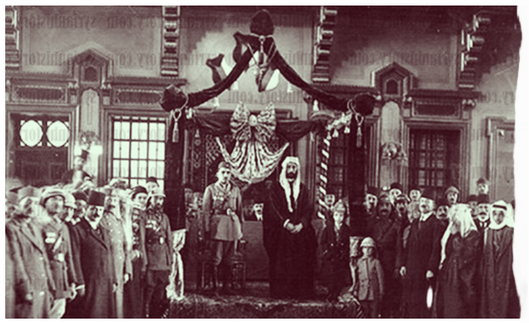

الملك فيصل مع أعضاء المؤتمر السوري الكبير

صورة للملك فيصل مع الضباط البريطانيين بعد دخولهم دمشق

اثني عشر فقرة و ١٤٧ مادة كانت قد أتاحت نطاقاً واسعاً من الحقوق والحريات العامة لتأسيس الأحزاب والصحف ودور الطباعة والنشر داعيةً إلى التعددية كمبدأ أساسي للحكم. فتم تأسيس عدة منظمات وأحزاب في دمشق كان منها النادي النسائي في عام ١٩٢٠ والرابطة الأدبية في عام ١٩٢١ واللتان عملتا بالإضافة إلى عدد من المنظمات والأحزاب. وكانت مشاركة هذه المؤسسات والأحزاب عنصراً أساسياً لوضع حجر الأساس للحركة الثورية في البلاد ضد المستعمر لاحقا.

بين عامي ١٩٢٠–١٩٢٥، ظهرت مبادرات جريئة من مؤسسات المجتمع المدني المحلية للعمل نحو حراك مدني وتحريك الشارع السوري ضد المستعمر الفرنسي نتج عن ذلك فيما بعد، بالإضافة إلى عوامل أخرى، التمهيد للثورة السورية الكبرى. ويعتبر أحد أهم الإنجازات التي ساهمت بها هذه التحركات والتي تم قمعها من قبل المستعمر الفرنسي آنذاك بقوة أنها هزت سيطرته وهيمنته وأكدت على فكرة رفض الشعب للاستعمار وتصميمه على الحراك الثوري للحصول على مزيد من المكتسبات والتي كان من أبرزها تشكيل حكومة وطنية وإجراء انتخاباتٍ برلمانيةٍ في البلاد.

في ظل تلك الفترة ظهر العديد من الباحثين والكتّاب الذي استلهموا التجارب الأوروبية في مفهوم الدولة الحديثة وحاولوا تطبيق هذه النماذج في سوريا، لكن وفي ظل الانتداب الفرنسي تم قمع هذه المبادرات خلال السنوات اللاحقة. هذا الذي القمع ساهم في ظهور ردات فعلٍ من الشعب السوري كاملاً الذي رفض الانتداب وعمل على محاربته. وهنا انقسمت التوجهات في الشارع السوري في طرق المقاومة الشعبية، فمنها من اتخذ الطرق السليمة للمقاومة و منها من اتخذ وعزم على المقاومة المسلحة للخلاص من الانتداب الذي واجه بقبضته الحديدة الحراك السلمي والمسلح، مما دفع عديد من المفكرين إلى الخروج من سوريا والعيش في دول المنفى، بعد اعتقال العديد من المفكرين وقادة حركات المقاومة السليمة المدنية خصوصاً.

ماري العجمي

على الصعيد العسكري كان بروز حركات المقاومة الشعبية والتي قامت للحصول على الاستقلال دوراً فاعلا في زيادة الضغط على قوى الانتداب في سوريا للمساومة بالتوازي مع الحراك المدني، بحيث قام ثوارٌ بارزون أمثال إبراهيم هنانو الذي قاد الثورة السورية في مدينة حلب، وصالح العلي في جبال اللاذقية مما دعا المبعوث الفرنسي في سوريا في نهاية المطاف إلى دعوة السوريين – في حركة من الانتداب لتهدئة التصعيد الشعبي ضد قوى الانتداب– لتشكيل حزب سوري ليفاوض بالنيابة عن السوريين والذي كانت نتيجته ولادة حزب الشعب في عام ١٩٢٥.

كان أثر الحراك الشعبي المدني غير المسبوق في تلك الفترة بقيادة النشطاء الشعبين والمثقفين أساسياً لاستمرارية الضغط وتحقيق المزيد من المكاسب الوطنية من حريات و حقوق مدنية، عدى عن أثرها في زعزعة استقرار حكم وحلم الانتداب الفرنسي بتأسيس مستعمرة آمنة مستقرة له في سوريا. وكان لنشاطهم على المدى البعيد دوراً في تغذية الفكر والطبقة الشعبية بأفكار التحرر والمقاومة والاستقلالية من الاستعمار. مما أثمر في نهاية المطاف إلى اندلاع الثورة السورية الكبرى.

الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥–١٩٢٧

يعتبر الضغط الاجتماعي والظلم والقمع الكبير للحريات العامة الذي تعرضت له كافة فئات الشعب السوري في تلك الفترة من أحد العوامل الرئيسية التي فجرت الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ في ذلك الحين بحيث كانت المشاركة الشعبية على كافة التراب السوري متوازية من الناحيتين السلمية والعسكرية. فبجانب الحراك المسلح وبالتوازي مع المعارك، قام حراك مدني داخل الأحياء والمدن السورية التي انتفضت بمظاهرات سلمية واسعة أدت الى تشتيت قوى الانتداب التي قتلت واعتقلت المئات من المتظاهرين السلميين، عدا عن الإضرابات العامة من المدنيين وأصحاب رؤوس الأموال الإقطاعين والمهنيين والحرفين والمزارعين وحتى الطبقة البرجوازية والبدوية مما شكل وحدة صف سورية وساهم في نجاح الثورة السورية في عام ١٩٢٧ في تحقيق بعض المكتسبات من قوات الانتداب الى حد ما بعد قمع الحركة الثورية.

لكن هذه المرحلة عانت فيها القوى الثورية من انقسام وصراع داخلي ساهم في إطالة أمد معركة الاستقلال ضد الانتداب لأكثر من عقدين من الزمن، من حيث الرؤية أو الأيديولوجيا في قيادة الثورة، خصوصاً في الأوساط القيادية أو الأرستقراطية التي كانت في الماضي قد حصلت على امتيازات شخصية في العهد العثماني، وقد جردت منها فيما بعد بحيث عمل هؤلاء وأمثالهم على فرض نفسهم للعب دور قيادي فاعل، الأمر الذي لاقى معارضة وخلاف من شريحة كبيرة من الثوار والحركات المدنية المحلية التي كانت واعية بخلفياتهم وأهدافهم المفضوحة.

يذكر هنا ما رواه المفكر و الأديب اللبناني فيليب خوري في كتابه (سوريا و الانتداب الفرنسي) عن محاولة الأمير عبدالله وطموحاته باستغلال الثورة السورية ليضم سوريا إلى إمارته التي شملت في ذلك الحين شرق الأردن وبعض الأجزاء من العراق، حيث كان حلمه بضم سوريا إلى هذه الامارة التي تولاها وكرس فيها الانقسام.

كان طموح الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، في الحصول على عرش سورية لنفسه بعد أن فاز فيصل بعرش العراق، واستيلاء آل سعود على الحكم في الجزيرة العربية وطرد الإمارة الهاشمية من الحجاز، سبباً في حصول استقطابات ضمن الحركة الوطنية في سورية بين مؤيدٍ لهذا ومؤيدٍ لذاك. وكان للمساعدات المالية والتبرعات التي جمعت لدعم الثورة، وطريقة توزيعها، دور ثالث في بروز وتكريس تلك الانقسامات، خاصة تحت ضغط الخسائر البشرية والمادية الهائلة التي خلفتها الثورة في المجتمع السوري.

لكن هذه النزاعات والانقسامات لم تأخذ طريقها إلى النور إلا في أواخر أيام الثورة، وبعد أن أخذ الميزان العسكري يميل لمصلحة فرنسا، وكان ذلك في ربيع عام ١٩٢٦، إذ حدثت انشقاقات عميقة في صفوف الحركة الاستقلالية وشلتها على امتداد جيل بأكمله. كان لابد في هذه المرحلة من

العودة، من قبل القوى الثورية، للعمل على الجانب المدني من المقاومة للانتداب بحيث تشكلت الكتلة الوطنية في عام ١٩٢٨ في بيروت.

سوريا من الانتداب إلى الاستقلال (١٩٢٨–١٩٤٦)

في العام ١٩٢٨ وبعد الثورة السورية الكبرى، ظهرت تحدياتٌ عديدةٌ أمام السوريين في صراعهم ضد الاحتلال وسعيهم للحرية والاستقلال، والتي كان منها إدارة الانتخابات البرلمانية السورية تحت وصاية سلطات الانتداب. البرلمان الذي كان الواجهة الرئيسية لتمثيل السوريين تمثيلاً حقيقياً لمواجهة الانتداب وأجهزته الحكومية والتي كان أبرزها الحكومة السورية المشكلة آنذاك بقيادة تاج الدين الحسيني المعروف بولائه لفرنسا والتي كانت تابعةً بشكل كامل لسلطة الانتداب الفرنسي.

تمت الانتخابات فيما بعد، وانتُخب البرلمان السوري الذي طغت فيه سيطرة القوى الوطنية وحصلت على أغلبية في البرلمان، وشكل فيما بعد لجنة كتابة الدستور السوري بقيادة هاشم الأتاسي و ٢٦ نائباً، الذين أوكلت لهم مهمة كتابة أول دستور سوري في تاريخ سوريا المعاصر.

لكن وكعادة قوى الانتداب الفرنسي، قامت في عام ١٩٢٩ بحل البرلمان السوري وحل اللجنة الدستورية وإعادة سياسة قمع الحريات.

استمر هذا الوضع حتى منتصف ثلاثينيات القرن الماضي وسادت حالة من البرود والركود في الحراك المدني والسياسي وساد الانقسام فيما بعد بين أعضاء الكتلة الوطنية التي كان قد اتخذت من استقلال سوريا مبدأً أساسياً ومنطلقاً لأعمالها وسياستها. وفي ظل هذا الركود في الحراك والانقسام في الآراء تم تحديد موعد للانتخابات في كانون الأول ١٩٣٢ وكانون الثاني ١٩٣٣، تلتها انتخابات رئاسية فاز فيها محمد علي العابد في حزيران ١٩٣٢ كأول رئيس للجمهورية السورية.

ما بين (١٩٣٢ – ١٩٣٤) وفي ظل هذه التحولات السياسية في البلاد، كانت القاعدة الشعبية تعاني من أزمةٍ اقتصاديةٍ حادةٍ، حيث استشرى الفقر والعوز لدى الناس وانتشرت البطالة والتي ازدادت نسبتها بشكل كبير وبدأت العديد من الحرف والمهن الصغيرة بالاختفاء بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد مما أثر على شعبية الكتلة الوطنية في نهاية المطاف. وفي خضم هذه الحالة من عدم الاستقرار، نشأت حركة ثقافية وسياسية جديدة و في البلاد تولد عنها حزب "عصبة العمل القومي" عام ١٩٣٣وبدأ ظهور مفهوم القومية العربية في سوريا.

سوريا و الاضراب الستيني العام في ١٩٣٦ و الطريق نحو الاستقلال

بعد قيام الانتداب الفرنسي باقتحام مكاتب الكتلة الوطنية وإغلاقها واعتقال عدد من قيادتها في دمشق وحلب في تشرين الثاني ١٩٣٥، قامت الحركات الشعبوية المدنية بالتحرك للرد على هذا الإجراء التعسفي، من خلال تنظيم مظاهرات وإضرابات عامة في الأسواق والمحلات الرئيسية شارك فيها معظم الكتل السياسية. وبرز فيها عنصر طلاب الجامعات كفاعل رئيسي في الحراك المدني الثوري. عدا عن دور الصحف ووسائل الإعلام آنذاك في هذا الصراع. وما يعتبر أحد أهم ملامح هذه المرحلة هو التعاون والتنسيق بين مكونات الأحزاب والشباب وكافة المكونات المدنية، عدا عن التنسيق والمشاركة الفعالة من قبل البنوك والتجار وأصحاب رؤوس الأموال في البلاد الذين توحدوا جمعياً لشل الحياة العامة في البلاد والضغط على سلطات الاحتلال للتفاوض. وهذا ما حصل في نيسان ١٩٣٦ حيث اضطر فيما بعد الانتداب الى الخنوع لمطالب الشارع وتم ، بعد اجتماع البرلمان، وانتخاب فارس الخوري رئيسا له وهاشم الاتاسي رئيسا للبلاد مرة أخرى في كانون الأول ١٩٣٦.

الرئيس السوري مع أعضاء من البرلمان بعد الاستقلال

استمر العمل السياسي والدبلوماسي حتى وصلت سوريا في ١٧ نيسان ١٩٤٦، إلى إعلان استقلالها من الانتداب الفرنسي وإزالة أخر جندي مستعمر من التراب السوري. معلنا بذلك بداية الدولة الديمقراطية السورية الحرة المستقلة سياسياً واجتماعياً واقتصاديا وبدأ بناء دولة الاستقلال بنظام ديمقراطي واقتصاد حر حيث تم إقرار الدستور الجديد للبلاد في عام ١٩٥٠. الذي لم يحتوي على عبارة "الإسلام دين الدولة" مؤكدا على مبدأ فصل الدين عن الدولة. كما أدى توقف الاستيراد أثناء الحرب العالمية الأولى إلى تعزيز الصناعات المحلية والزراعة الوطنية بشكل واضح في تلك

الفترة وتعتبر سوريا أول بلد عربي اتجه نحو مكننة الزراعة. وفي هذه الفترة أيضاً بدأ تطور الصناعات والحرف المحلية وشهدت سوريا ازدهاراً اقتصادياً واجتماعياً بسبب التوازن الذي حققته الهجرة العكسية من المدن إلى الريف نتيجة ازدهار العمل الزراعي وبدأت ملامح تشكيل الطبقة الوسطى في سوريا، أضف الى ذلك، بدأ ظهور النقابات العمالية بعد إقرار قانون العمل في حزيران ١٩٤٦ والذي أعطى للعمال حق التنظيم النقابي والتظاهر والإضراب عن العمل.

كما منح العمال في سوريا الحقوق التي نالها العمال بعد نضالهم في الثورات الأوربية هذا كله في العام ١٩٤٦. ويذكر كمال ديب في كتابه تاريخ سوريا المعاصر أن تضاعفت عضوية النقابات العمالية في بعد القانون ثلاثة أضعاف، وبدأ تشكل كيانات مدنية سورية تطالب بحقوق منتسبيها وفق القانون السوري.

من الممكن اعتبار الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٦–١٩٤٩، فترة محورية وذهبية في تاريخ سوريا الحديث والمعاصر ازدهرت فيها العمل المدني في سوريا بحيث تنامت فيها آفاق الحريات والحقوق المدنية العامة. إضافة لذلك، تأسست العديد من الأحزاب وانتشرت وسائل التعبير عن الرأي من صحافة مكتوبة وجرائد كما كان التظاهر حقاً ممارساً باستمرار من قبل السوريين من المظاهرات السياسية والشعبية والعمالية التي ساهمت في انتعاش الحريات وانتشار الوعي الشعبي وانخراطه في عملية التأثر والتأثير السياسي في سوريا في تلك المرحلة.

أعقب تلك المرحلة انحدار و تحول من الديمقراطية إلى مرحلة الحكم العسكري الذي وبدأ بسلسلة من الانقلابات العسكرية، تحديدا منذ آذار ١٩٤٩ حين انقلب حسني الزعيم على الرئيس السوري الأول والأخير ربما منتخب ديمقراطيا حتى الآن الرئيس السابق شكري القوتلي الذي تم نفيه خارج سوريا عام ١٩٦٧ خلال حكم البعث. دامت مرحلة الانقلابات العسكرية في سوريا من ١٩٤٩ الى ١٩٧٠ عاصرت فيها سوريا ٢٠ انقلاباً ومحاولة انقلاب عسكري أفضت في آخر محاولة انقلابية إلى تسلم حافظ الأسد لدفة الحكم في سوريا حتى وفاته في عام حزيران لعام ٢٠٠٠.

Syria Banksy